

المراجعة الخارجية في ظل المعايير الدولية من وجهة نظر ممارسي المهنة - حالة الجزائر -

أ/بوعيشاوي يوسف - جامعة المدية

أ/بوزياني عبد الرزاق - جامعة المدية

أ/شرمات طاهر - جامعة المدية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبين مدى ملائمة القانون 10-01 المنظم لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر لتطبيق المعايير الدولية للمراجعة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات المجمعة من المصادر الأولية والثانوية، حيث قمنا بتوزيع استبيان على عينة قدرها (72) فرد من المحاسبين والمراجعين والأساتذة الجامعيين. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الخارجية في الجزائر وبالرغم من كل ما جاء به القانون 10-01 تبقى بعيدة عن تطبيق المعايير الدولية للمراجعة، خاصة في جوانبها التفصيلية، وهو ما يدل على صعوبة تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في البيئة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجعة الخارجية، المعايير الدولية للمراجعة

Résumé:

This study aims to identify the range of convenience .algeria law wich organize external audit profession to applying the international audit standards.to achieve this goal ,we used the descriptive analytical method in the study to collect the data from the primary and secondary sources in wich the data were collected through a questionnaire distributed to (72) members of the accountants ,auditors, and university teachers .the following results of have been concluded, that the external audit in algerian in spite of application (10-01) law it stays far to applying the internati onal audit standards.

Mots clés: commerce extérieur des pays du Sud, les marchés du Sud, la diversification des exportations.

مقدمة:

إن زيادة الحاجة للخدمات المقدمة من طرف المراجعة عامل رئيسي لتطورها وقيامها كنشاط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فالهدف من المراجعة يتمثل في التحقق من البيانات المحاسبية والمالية مع التأكد من مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأموالها.

وحتى يؤدي عمل المراجع غرضه هذا فإنه على المراجع احترام مجموعة من المعايير و الضوابط الدولية التي قامت الهيئات الدولية المهتمة بالمراجعة بصياغتها، التي من شأنها ضمان جودة عمله والوثوق بما يتوصل إليه من نتائج .

من أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية لابد من القيام بدراسة تمكننا من الوقوف على واقع المراجعة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على وجهات نظر الأطراف القائمة بهذه المهنة و التي تمكننا من تحديد درجة تطبيق الإطار النظري لها، ولكون معايير المراجعة الدولية هي عبارة عن إرشادات علمية، فإن جزء من عينة الدراسة هم المهنيين (محافظ حسابات، محاسب معتمد) الأمر الذي استوجب اعتماد منهج المسح عن طريق استمارة الاستبيان للحصول على آرائهم حول إمكانية تطبيق هذه المعايير في الجزائر.

وعلى ضوء ما تطرقنا إليه ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الإشكالية الرئيسية لموضوعنا تم صياغتها على الشكل التالي:

ما مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع معايير المراجعة الدولية ؟.

سعيًا منا للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى: أدبيات الدراسة وبعض المفاهيم الخاصة بالموضوع ثم الدراسات السابقة، ثم عرض العينة ومنهجية الدراسة ثم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها، ثم قدمنا خلاصة.

I. أدبيات الدراسة

أولاً: عرض نحة تاريخية عن المراجعة: حيث يمكن تلخيص التطور التاريخي للمراجعة الخارجية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم:(1) يوضح التطور التاريخي للمراجعة الخارجية.

الفترة	الآمر بالمراجعة	المراجع
من 2000 سنة ق م إلى سنة 1700 م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين أو الكاتب.
من 1700 م إلى 1850 م	الحكومة، المحاكم التجارية، المهتمين	الحاسب
من 1850 م إلى 1900 م	الحكومة والمساهمين	شخص خبير مهني أو قانوني
من 1900 م إلى 1940 م	الحكومة والمساهمين	شخص خبير مهني في المحاسبة والمراجعة
من 1940 م إلى 1970 م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص خبير مهني في المحاسبة والمراجعة والاستشارة
من 1970 م إلى 1990 م	الحكومة، المنظمات والمساهمين	شخص خبير مهني في المحاسبة والمراجعة والاستشارة
بعد سنة 1990 م	الحكومة، المنظمات والمساهمين	شخص خبير مهني في المحاسبة والمراجعة والاستشارة

Source: LIONEL Collins et GERARD Valin: Audit et Contrôle interne, Aspects financiers, opérationnels et stratégiques,

4^{ème} edition, Dalloz, paris, 1992, p17.

ثانياً: تعريف المراجعة الخارجية: حيث هناك عدة تعاريف للمراجعة الخارجية نذكر من بينها ما يلي:

➤ تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية AAA: المراجعة الخارجية هي عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن

مدى صحة العمليات و الأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية، و كذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية⁽¹⁾

➤ عرف "BONNAULT" ET "GERMOND" المراجعة على أنها « اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من

طرف مهني مؤهل و مستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة و على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة»⁽²⁾.

من خلال ما سبق يمكن بلورت مفهوم حول المراجعة الخارجية بأنها فحص انتقادي للعناصر المقدمة إليه و المتمثلة في القوائم المالية لغرض زيادة قدرتها على مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لإتخاذ مختلف القرارات وذلك من خلال إعطاء رأي في محاد عن مدى صحة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: خصائص المراجعة الخارجية: ومن خلال التعاريف سابقة الذكر يتبين وجود بعض الخصائص للمراجعة الخارجية وهي⁽³⁾:

- **المراجعة عملية هادفة:** تهدف المراجعة الخارجية بصفة عامة إلى إبداء الرأي في القوائم المالية.

- **المراجعة عملية منظمة:** ويعني ذلك أن اختبارات المراجع تعتمد على خطة مسبقة تتمثل في برنامج موضوع لعملية المراجعة.

- **الحصول على القرائن وتقييمها بطريقة موضوعية:** اعتبار ذلك جوهر عملية المراجعة نظراً لتعدد هذه القرائن، وتنوع المعايير المستخدمة لتقييمها .

- **إيصال نتائج الفحص و الدراسة إلى الأطراف المعنية:** المراجعة تمثل وسيلة من وسائل الاتصال، ويعتمد المراجع في عرض نتائج الفحص والدراسة ، وإيصالها إلى من يهمه الأمر ، على تقرير يضمه رأيه الفني المحايد.

رابعاً: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية:

1- أهمية المراجعة الخارجية:

تعتبر أهمية المراجعة الخارجية في كونها الوسيلة التي تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المنشأة وخارجها ولا تعتبر غاية بحد ذاتها، حيث إن القيام بعملية المراجعة يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة، ونجد لجنة

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بعد إصدار المعايير في عام 2002 تبين أن أهمية المراجعة تكون على سبيل المثال فيما يلي⁽⁴⁾ :

- يساعد مراجع الحسابات المستقل على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة للمؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
- يعمل المدراء التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستغلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي، ويساعد كذلك في وضع القرارات الإدارية السليمة.

2- أهداف المراجعة الخارجية:

إن تطرو عملية المراجعة الخارجية عبر العصور أدى إلى تطور أهدافها، بحيث انتقلت هذه الأخيرة من الأهداف التقليدية إلى الأهداف الحديثة، إلا أن هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها ما يلي⁽⁵⁾:

- **الوجود و التحقق:** يسعى المراجع إلى التأكد من أن جميع العناصر المسجلة في القوائم المالية موجودة وجودا ماديا فعليا في تاريخ الميزانية و ليست أرصدة وهمية.
- **التقييم:** و هو التأكد من تقييم كل العمليات و الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كتقييم الاستثمارات و المخزونات و طرق حساب الإهلاكات... ، كما أن التقييم الصحيح من شأنه أن يضمن تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، الالتزام بالمبادئ المحاسبية و ثبات الطرق المحاسبية.
- **الملكية و المديونية:** يعمل المراجع على التأكد من أن كل الأصول هي ملكية للمؤسسة، و كل الخصوم هي التزام (دين) عليها.
- **الشمولية و الكمال:** و يقصد بها أن كل ما هو ملك للمؤسسة و كل ما حدث أثناء السنة المالية موضوع الفحص مسجل، و للوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة البيانات المثبتة في الدفاتر و تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- **العرض و الإفصاح:** تهدف المراجعة الخارجية إلى التأكد من تقييم المعلومات المحاسبية بشكل يؤدي إلى اعتبارها قابلة للعرض و تفصح عن حقيقة المؤسسة.
- **إبداء الرأي الفني:** عرفت هذه المرحلة تغييرا جوهريا في الهدف الرئيسي للمراجعة الخارجية حيث أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة هو تحديد عدالة المركز المالي في حين تم اعتبار هدف اكتشاف الأخطاء والغش هدفا ثانويا.
- خامساً: أنواع المراجعة لخارجية:** حيث يمكن القول أنه هناك جانبين تم الاعتماد عليهما لتقسيم المراجعة الخارجية وهما:
— **من جانب الإلزام:** يمكن تقسيم المراجعة الخارجية حسب الطبيعة القانونية (الإلزام) إلى⁽⁶⁾:

- ✓ **المراجعة القانونية:** وهي التي يفرضها القانون وتتمثل في أعمال المراجعة السنوية الإلزامية، ويقوم بها في الجزائر محافظ الحسابات أو مندوب حسابات؛
- ✓ **المراجعة التعاقدية:** وهي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من أحد الأطراف (الداخلية أو الخارجية) للمؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا، وفي الجزائر توكل مهمة المراجعة الاختيارية أو التعاقدية للخبير المحاسبي؛
- ✓ **الخبرة القضائية :** يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة، وتهدف إلى إعلام العدالة بالأوضاع المالية والمحاسبية للمؤسسة وتقديم مؤشرات بالأرقام، ترسل التقارير إلى القاضي المكلف بالقضية، والخبير يجب أن يكون مسجل في قائمة الخبراء القضائيين لدى مجلس القضاء.

— **من جانب مراجعة العمليات:** عرف المعهد الفيدرالي المالي الكندي مراجعة العمليات بما يلي " إن الهدف الأساسي لمراجعة العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحليل موضوعية تقييم النشاطات وتقديم تعاليق واقتراحات حولها⁽⁷⁾، ويتفرع إلى الأنواع التالية:

- ✓ **مراجعة مراقبة العمليات :** ويشتمل هذا النوع من المراجعة على ثلاث أهداف وهي الحكم على نوعية المعلومات، تقييم نظام الرقابة الداخلية والحكم على المردودية والفعالية؛

- ✓ **مراجعة التسيير:** يتضمن هذا النوع من المراجعة الحكم على شروط الاستغلال وعلى قرارات التسيير وبالتالي الحكم على فعالية التسيير ومراقبته خاصة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص حسابات الشركة موضوع المراجعة، ومن ثم تقديم تقرير مفصل عن نقاط الضعف وكذا الأخطاء المكتشفة؛
- ✓ **المراجعة الاستراتيجية:** تعتمد المراجعة الاستراتيجية الحكم على وسط المؤسسة فيما يتعلق بتوجيه اختيارات التنمية الملائمة والقرارات المناسبة.

سادساً: المعايير الدولية للمراجعة الخارجية:

1- تعريف المعايير الدولية للمراجعة الخارجية:

- عرّف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معايير المراجعة بأنها "مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في مراجعة البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات"⁽⁸⁾.
- عرّف عبد الحامد معيوف الشمري المعايير الدولية للمراجعة بأنها "قرائن أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه و التي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية"⁽⁹⁾.

2- التعرف على الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

يعد الاتحاد الدولي للمحاسبين منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تم تأسيسه في عام 1977 بمقتضى اتفاقية بين 63 منظمة محاسبية في 49 دولة آنذا ، وتتلخص مهمته في خدمة الصالح العام والاستمرار في تعزيز مهنة المحاسبة في مختلف أنحاء العالم والمساهمة في تطوير الاقتصاديات قوية عن طريق ترسيخ وتشجيع الالتزام بالمعايير المهنية عالية الجودة وتعزيز التقارب الدولي بين هذه المعايير.⁽¹⁰⁾

يضم الاتحاد الدولي للمحاسبين 167 عضوا في 127 دولة وولاية قضائية يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب في القطاع العام والصناعة والتجارة والتعليم.

يتكون الاتحاد الدولي للمحاسبين من أربع مجالس هي:

- ✓ مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية IAASB؛
- ✓ مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية IAESB؛

✓ مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين IESBA؛
✓ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB.
وتدعم هذه المجالس وضع معايير عالية الجودة للمصلحة العامة بطريقة شفافة و كفؤة
ويوجد لدى الهيئات المستقلة لجان استشارية تقدم آراء ووجهات وتصدر هذه المجالس البيانات
الآتية: (11)

✓ قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين؛
✓ إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى
والخدمات ذات العلاقة؛
✓ المعايير الدولية لرقابة الجودة؛
✓ معايير التعليم المحاسبي الدولية؛
✓ معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
3- تصنيف المعايير الدولية للمراجعة (12)

✓ الصنف الأول: 200-299 المبادئ العامة والمسؤوليات؛
✓ الصنف الثاني: 300-499 تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء؛
✓ الصنف الثالث: 500-599 أدلة المراجعة؛
✓ الصنف الرابع: 600-699 الاستفادة من عمل الآخرين؛
✓ الصنف الخامس: 700-799 نتائج و تقارير المراجعة؛
✓ الصنف السادس: 800-899 المجالات المتخصصة.

I. الدراسات السابقة: حيث يمكن عرض بعض الدراسات السابقة
➤ دراسة غوالي محمد بشير (2011)، بعنوان مهنة المراجعة القانونية في الجزائر بين
الاستجابة لمتطلبات المهنة وضغوط المحيط (13): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل
المفاهيم الأساسية للمراجعة القانونية وآليات اختيار مكاتب المراجعة ودور مهنة المحاسبة
والمراجعة في محاولة التوافق بين المراجع ومستخدم القوائم المالية على ضوء أدبيات المحاسبة
والقواعد والقوانين المنظمة لحتوى تقرير مراجع الحسابات، وتوصلت إلى أنه توجد بعض

المحددات لجودة المراجعة منها استقلالية المراجع في كشف الغش وفجوات التوقعات، كما بينت أن الحجج المفسرة لفقدان المهنة لمصادقيتها وإخفاقات المراجعة تتمثل في نقصان الاستقلالية، عدم الكفاءة، وانخفاض الأتعاب.

➤ دراسة شريقي عمر (2012)، بعنوان التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية⁽¹⁴⁾: حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التنظيم المهني السائد لمهنة المراجعة في بلدان المغرب العربي وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية، ومن ثم إجراء دراسة مقارنة للمهنة وتحديد القصور الموجود في التنظيم المهني بالجزائر، وتوصلت إلى أن التنظيم المهني في الجزائر لا يتوفر على العديد من الخصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة.

➤ دراسة فاتح سردوك (2014)، بعنوان تطوير مهنة مراجعة الحسابات في مواجهة المشاكل المعاصرة⁽¹⁵⁾: فهدفت هذه الدراسة إلى محاولة وضع إطار لنظرية المراجعة في الجزائر كإطار مرجعي لتطوير ممارستها المهنية، وتشخيص الواقع المهنية في الجزائر من خلال مناقشة الهياكل والمعايير والأطر الدعمة لتضييق فجوة التوقعات، ومحاولة تطبيق الرقابة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر في ظل معايير المراجعة الدولية للجودة، وتوصلت إلى ضرورة اعتماد معايير مهنية للمراجعة الخارجية في الجزائر لرقى بالمهنة في ظل نقص القوانين والتشريعات، ووضع الهيئات المهنية التي تشرف على المراجعة الخارجية في الجزائر تحت سلطة المهنيين المستقلين وبإشراف الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تدعيم استقلال المراجع الخارجي للحسابات من خلال التغيير المراجعين الخارجيين بصفة دورية إلزامية.

II. منهجية الدراسة التطبيقية:

1- عينة، أدوات ومتغيرات الدراسة:

اعتمدت دراستنا على عينة متكونة من 72 استبيان وزع على شريحتين، الأكاديميين والمهنيين وبعدها تم فرز وتبويب وتنظيم البيانات. وفما يخص متغيرات الدراسة تم الاعتماد على 21 سؤال متعلق بالموضوع، بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة شخصية، حيث تم توزيع هذا الاستبيان على مستوى المكاتب الخاصة بمحافضي الحسابات، على مستوى مكاتب المراجعة، طلبة

الحاسبة، أساتذة المتخصصين في المحاسبة والمراجعة. وتم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة محاور حسب الأهمية والهدف كما يلي:

المحور الأول تضمن على ثمانية أسئلة تتعلق بتطور المراجعة الخارجية في الجزائر و واقعها في ظل القانون الجديد 10 — 01 المنظم للمهنة أما المحور الثاني يضم سبعة أسئلة تتمحور حول المعايير الدولية للمراجعة بغرض إسقاط الجانب النظري على الجانب المهني المتبع في الجزائر، وبالنسبة للمحور الثالث فتضمن ستة أسئلة تخص نقاط توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة. حيث تم الاعتماد على مقياس (Likert Scale) حسب المعطيات والبيانات المطلوبة في كل سؤال.

2- مناقشة النتائج:

اختبار ثبات الاستبيان: حيث تم استخدام معامل "الفا كرومباك" وباستخدام برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (02): توزيع معامل الفا كرومباك

Reliability Statistic	
Cronbach's Alpha	N of Items
,681	21

المصدر: مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الفا كرومباك قدرت بـ 68% من عوامل الدراسة تدل على ثبات الاستبيان، حيث كلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات يدل على صدق أداة الدراسة.

3- دراسة خصائص العينة المدروسة:

3-1. المؤهل العلمي: من خلال عينة الدراسة المقسمة حسب المؤهل العلمي إلى حاملي شهادة ليسانس، ماستر، ماجستير

ودكتوراه، بنسب مئوية على الترتيب (26.4، 8.3، 22.2، 43.1)، وتم الاعتماد على هذه النسب من أجل الامام بمختلف الآراء المؤثرة على متغيرات الدراسة.

3-2. الوضيفة: حيث تم الاعتماد على أربعة فئات (أستاذ جامعي، خبير محاسبي، محافظ

حسابات، طالب ماستر) وكانت نسب كل

فئة على الترتيب كما يلي: (63.88، 6.9، 20.8، 8.3) معتمدين على هذه النسب حسب الأهمية وقدرة كل فئة على عكس أهمية على متغيرات الدراسة

3-3. سنوات الخبرة: وهي مقسمة إلى أربعة فئات وفق مجالات محددة كما يلي: أقل من 5 سنوات، ما بين 5 و 10 سنوات،

وما بين 10 و 15 سنة، وأخيرا أكثر من 15 سنة. وكانت النسب على الترتيب كما يلي: (5.6، 45.8، 43.1، 5.6)

4- تحليل الاستبيان:

4-1. تحليل المحور الأول: من خلال الجدول رقم (03): ومن أجل معرفة رأي العينة

حول التنظيم المهني للمراجعة الخارجية في الجزائر سابقا وكذا الاداء المهني:

- بالنسبة للسؤال 2: نلاحظ أن أعلى نسبة 79.2 % من أفراد العينة يرون أن التنظيم المهني للمراجعة الخارجية في الجزائر حسب القانون 91-08 مقبول، أما النسبة الثانية 20.8 % من أفراد العينة يرون أن التنظيم المهني للمراجعة الخارجية في الجزائر حسب القانون 91-08 ضعيف، أما المحبون بعبارة " جيد " فيمثلون نسب معدومة أي ما نسبته 0 % . من الملاحظات السابقة نجد أن جل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارتي ضعيف و مقبول ، و تمثل الإجابة على هذه الأخيرة الأغلبية (أكبر من 50 %)، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2.21 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكرات الثلاثي [1.67 - 2.33]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (مقبول)، أما بالنسبة للانحراف المعياري 0.409 فهو يمثل تفاوت نسبي بين أفراد العينة وتتركز آرائها حول الإيجابتين الثانية والثالثة، وهو مؤشر عادي جدا في ظل مقياس ليكرات الثلاثي.

- بالنسبة للسؤال 3: نلاحظ أن أعلى نسبة 72.2 % من أفراد العينة يرون أن أداء المراجعين الخارجيين في الجزائر مقبول، أما النسبة الثانية 27.8 % من أفراد العينة يرون أن أداء المراجعين الخارجيين في الجزائر ضعيف، أما المحبون بعبارة (جيد) فيمثلون نسب 0 % .

من الملاحظات السابقة نجد أن كل إجابات أفراد العينة تتمركز حول عبارتي ضعيف و مقبول، و تمثل الإجابة على هذه الأخيرة الأغلبية (أكبر من 50 %)، و بالنظر إلى المتوسط الحسابي 2.28 و هو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الثلاثي [1.67 - 2.33]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (مقبول)، أما بالنسبة للانحراف المعياري 0.451 فهو يمثل تفاوت نسبي بين أفراد العينة و تتمركز آرائها حول الإجابتين الثانية و الثالثة، وهو مؤشر عادي في ظل مقياس ليكرت الثلاثي.

ومن خلال التحليل السابق، نلاحظ أن النسب العالية في السؤالين متمركزة حول الإجابتين الثانية (مقبول) والثالثة (ضعيف)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.245 و هو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الثلاثي [1.67 - 2.33]، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدر بـ 0.43 والذي يدل على عدم وجود تباين في الآراء العامة لعينة الدراسة.

وعموما فإن المؤشرات السابقة تدل على اتفاق أفراد العينة على أن التنظيم المهني للمراجعة الخارجية في الجزائر سابقا كان مقبول، وأداء المهنيين بالنسبة للمراجعين في الجزائر.

4-1-1. تحليل نتائج آراء العينة لمعرفة الواقع الحالي للمراجعة الخارجية في الجزائر ومختلف الإجراءات التي يلتزم بها المراجع أثناء القيام بعمله، والنتائج موضحة في الجدول رقم (04):

- بالنسبة للسؤال 1: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب الإجابات على هذا السؤال مرتبة ترتيبا تنازليا من عبارة (موافق) إلى عبارة (غير موافق)، حيث تشير الإجابة الأكبر 47.3 % من أفراد العينة موافقون على تطور المراجعة الخارجية في الجزائر مناسب للتطور في البيئة الاقتصادية، أما النسبة الثانية 45.8 % من أفراد العينة غير موافقون على السؤال، في حين نجد أن 5 أفراد من العينة محايدون في الإجابة على السؤال أي بنسبة 6.9 %.

من خلال النسب السابقة، نلاحظ أن ما نسبته 54.2 % يتمركزون حول الإجابتين الأولى والثانية، وبالنظر للمتوسط الحسابي 1.99 الذي يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الثلاثي [1.67 - 2.33] وهذا ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة المتمركز في الإجابة الأولى (موافق)، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدر بـ 0.971، وهو مؤشر

طبيعي جدا في ظل تركز إجابات العينة حول الإجابتين الأولى والثانية في ظل مقياس ليكارت الثلاثي.

- بالنسبة للسؤال 4: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة الإجابات على هذا السؤال هي 87.5% من أفراد العينة محايدون على التزام المراجع الخارجي عند تعيينه بالإجراءات الواردة في القانون، أما النسبة الثانية 12.5% من أفراد العينة موافقون على السؤال، حيث لا توجد ولا اجابة على هذا السؤال بعبارة (غير موافق).

من خلال النسب السابقة، نلاحظ أن ما نسبته 87.5% تتمركز إجاباتهم في الخانة الثانية، وبالنظر للمتوسط الحسابي 1.88 الذي يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الثلاثي [1.67 - 2.33] وهذا ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة المتمركز في الإجابة الثانية (محايد)، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.333، وهو مؤشر طبيعي جدا في ظل تركز إجابات العينة حول الإجابة الثانية في ظل مقياس ليكارت الثلاثي.

- بالنسبة للسؤال 5: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة الإجابات على هذا السؤال هي 54.2% من أفراد العينة غير موافقون على حياد وموضوعية المراجع عند القيام بمهامه، أما النسبة الثانية 37.5% من أفراد العينة موافقون على السؤال، في حين نجد أن 6 أفراد من العينة محايدون في الإجابة على السؤال أي بنسبة 8.3%.

من خلال النسب السابقة، نلاحظ أن ما نسبته 54.2% تتمركز إجاباتهم في الخانة الثالثة، وبالنظر للمتوسط الحسابي 2.17 الذي يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الثلاثي [2.34 - 3] وهذا ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة المتمركز في الإجابة الثالثة (غ موافق)، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.949، وهو مؤشر طبيعي جدا في ظل تركز إجابات العينة حول الإجابة الثانية في ظل مقياس ليكارت الثلاثي.

- بالنسبة للسؤال 6: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة الإجابات على هذا السؤال هي 93.1% من أفراد العينة موافقون على أن عامل الخبرة المهنية للمراجع يساهم في تحسين الأداء، أما النسبة الثانية 6.9% من أفراد العينة غير موافقون على السؤال، حيث لا توجد ولا اجابة على هذا السؤال بعبارة (محايد) .

من خلال النسب السابقة، نلاحظ أن ما نسبته 93.1% تتمركز إجاباتهم في الخانة الأولى بعبارة (موافق) بالإضافة إلى المتوسط الحسابي 1.14 الذي يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66] وهذا ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة المتمركز في الإجابة الأولى (موافق)، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.512، وهو مؤشر طبيعي جدا في ظل تمركز إجابات العينة حول الإجابة الأولى في ظل مقياس ليكارت الثلاثي.

- بالنسبة للسؤال 7: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة الإجابات على هذا السؤال هي 94.4% من أفراد العينة بتعداد 68 فرد، موافقون على أن انخفاض أداء المراجع سببه انتشار المنافسة غير الشريفة بين مكاتب المراجعة في تحديد الأتعاب، أما النسبة الثانية 5.6% من أفراد العينة محايدون على السؤال، حيث لا توجد ولا اجابة على هذا السؤال بعبارة (غير موافق).

من خلال النسب السابقة، نلاحظ أن ما نسبته 94.4% تتمركز إجاباتهم في الخانة الأولى بعبارة (موافق) بالإضافة إلى المتوسط الحسابي 1.06 الذي يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66] وهذا ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة المتمركز في الإجابة الأولى (موافق)، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.213، وهو مؤشر طبيعي جدا في ظل تمركز إجابات العينة حول الإجابة الأولى في ظل مقياس ليكارت الثلاثي.

ومن خلال التحليل السابق، نلاحظ أن النسب العالية في السؤالين متمركزة حول الإجابتين الثانية (مقبول) والثالثة (ضعيف)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.245 وهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الثلاثي [1.67 - 2.33]، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.43 والذي يدل على عدم وجود تباين في الآراء العامة لعينة الدراسة.

وعموما فإن المؤشرات السابقة تدل على اتفاق أفراد العينة على أن التنظيم المهني للمراجعة الخارجية في الجزائر سابقا كان مقبول، وأداء المهنيين بالنسبة للمراجعين في الجزائر.

4-1-2. تحليل نتائج آراء العينة حول فجوة التوقعات في الجزائر و تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

من خلال الجدول رقم (05): نلاحظ أن أكبر نسبة هي 54.2 % من أفراد عينة الدراسة محايدون في الإجابة على هذا السؤال، أما النسبة الثانية 34.7 % من أفراد العينة

ينفون وجود رضا عن عمل المراجع الخارجي من طرف مستخدمي تقريره، أما النسبة الأضعف فهي 11.1 % من أفراد العينة يوافقون على وجود رضا عن عمل المراجع الخارجي من طرف مستخدمي تقريره، وبالنظر للمتوسط الحسابي المقدّر بـ 2.43 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الثلاثي [3 - 2.34]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الثانية (محايد)، أما بالنسبة للانحراف المعياري 0.688 فهو مؤشر طبيعي وعادي يبين وجود تقارب بين نسبة الإجابة في العبارتين الثانية والثالثة. من خلال إجابات أفراد العينة، نلاحظ وجود فجوة توقعات بين المراجعين الخارجيين في الجزائر وما يتوقعه منهم مستخدمو التقرير.

4-2. تحليل المحور الثاني: من أجل معرفة رأي العينة حول الاطلاع على المعايير الدولية للمراجعة، حيث كانت نسبة المطلعين على المعايير الدولية للمراجعة 0.75 وباقي النسبة لم تكن مطلعة أي 0.25 كنسبة عدم الاطلاع على هذه المعايير بالنسبة لعينة الدراسة، ونتائج درجة الاطلاع على آراء أفراد العينة على المعايير الدولية للمراجعة كانت كما في الجدول رقم (06).

حيث وجدنا أن نسبة المطلعين بصفة جيدة 9.3 %، نسبة المطلعين بصفة مقبولة 72.2 % أي بتكرار يقدر بـ 39 فرد، وأخيرا نسبة المطلعين بصفة سطحية 18.5 %. من النسب السابقة نلاحظ أن أكبر نسبة هي نسبة المطلعون بصفة مقبولة، وهو مؤشر عادي في ظل تحديث المعايير بصفة دورية حسب الحاجة، ورغم أن نسبة المطلعين بصفة سطحية أقل منها بكثير وهذا المؤشر لا يؤثر على موضوعية وملائمة الإجابات في الأسئلة الباقية للمحور، وذلك لكون الفئة الأولى والثانية (جيدة ومقبولة) تمثل ما نسبته 81.5% من عينة الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى، وبالنظر للمتوسط الحسابي (2.09) فهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الثلاثي [2.33 - 1.67]، وهو ما يعبر عن الإجابة المتوسطة للعينة أي مقبولة، وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها في تحليل الأسئلة المتبقية للمحور الثاني.

4-2-1. دراسة رأي العينة حول أهمية ودور المعايير الدولية للمراجعة تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

ومن خلال الجدول رقم (07) كانت النتائج كما يلي:

- بالنسبة للسؤال 3: 63 % أجابوا بـ (نعم)، وكانت نفس النسبة بالنسبة للمجيبين بـ (لا) و (محايد) 1.85 % أي 10 أفراد فقط من العينة، وبلغ المتوسط الحسابي 1.56 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدر بـ 0.793 والذي يبين توزيع الإجابات بين المقياس الأول، وهذا يبين الدور الكبير للمعايير الدولية للمراجعة في تقليل الفوارق في الممارسات المهنية للمراجعة في مختلف الدول، وهذا ما يؤكد فعالية (أهمية وأهداف) المعايير الدولية للمراجعة الموضحة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

- بالنسبة للسؤال 4: 55.6 % من أفراد العينة أجابوا بـ (نعم)، 24.1 % أي 13 فرد من العينة أجابوا بـ (لا)، و 20.4 % أجابوا بـ (محايد)، وبلغ المتوسط الحسابي 1.65 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدر بـ 0.805 والذي يؤكد تقارب آراء أفراد العينة وابتعادها عن الإجابة الوسطية (لا)، وهذا يبين أن توحيد معايير المراجعة الدولية هو ما يزيد من فعالية و نجاعة المراجعة دون عوامل أخرى .

- بالنسبة للسؤال 5: 100 % من أفراد العينة أجابوا بـ (نعم)، في حين كانت النسبة معدومة بالنسبة للمجيبين بـ (لا) و (محايد)، وبلغ المتوسط الحسابي 1 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدر بـ 0 والذي يؤكد تمركز أفراد العينة حول الإجابة الأولى، وهذا يبين أهمية المعايير الدولية للمراجعة تساهم في صدق وعدالة القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي تقرير المراجع الخارجي.

- بالنسبة للسؤال 6: 81.5 % من أفراد العينة أجابوا بـ (نعم)، و 18.5 % أجابوا بـ (محايد)، ولا توجد أي اجابة بالنسبة لـ (لا) بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدر بـ 0.784 والذي يؤكد تقارب آراء أفراد العينة، وبلغ المتوسط الحسابي 1.37 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، وهذا يبين أن أفراد العينة يجمعون على أن المعايير الدولية للمراجعة تساعد في تحسين أداء المراجع .

- بالنسبة للسؤال 7: 92.6 % من أفراد العينة أجابوا بـ (نعم)، 7.4 % من أفراد العينة أجابوا بـ (محايد)، و 0 % من أفراد العينة أجابوا بـ (لا)، بالإضافة إلى

الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.529 والذي يؤكد تقارب آراء أفراد العينة، وبلغ المتوسط الحسابي 1.15 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، وهذا يبين أن تبني المعايير الدولية للمراجعة يساعد مستخدمي تقرير المراجع على اتخاذ قرارات أمثل

ومن خلال التحليل السابق، نلاحظ أن النسب العالية في جميع الأسئلة متركزة في الإجابة الأولى (نعم)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 1.346 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المقدّر بـ 0.593 والذي يدل على وجود توزع نسبي للآراء العامة لعينة الدراسة و تركزها حول الإجابة الأولى، وعموما فإن المؤشرات السابقة تدل على اتفاق أفراد العينة على أهمية المعايير الدولية للمراجعة، ودورها الفعال الذي يفيد مختلف الأطراف المهتمة بالمراجعة الخارجية.

3-4. تحليل المحور الثالث: لمعرفة رأي العينة حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة ومن خلال الجدول رقم (08) تحصلنا على النتائج التالية:
- بالنسبة للسؤال 1: 88.9 % من أفراد العينة أجابوا بـ (موافق)، أما النسبة 5.6 % من أفراد العينة فهي نسبة متساوية بالنسبة للإجابات بـ (محايد) و (غير موافق)، و بالنظر إلى المتوسط الحسابي 1.17 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الأولى (موافق)، أما الانحراف المعياري 0.504 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

- بالنسبة للسؤال 2: 87.5 % من أفراد العينة يوافقون على أنه من الضروري تبني المعايير الدولية للمراجعة في الجزائر لرفع من جودة المهنة، أما النسبة الثانية 12.5 % من أفراد العينة محايدون في الإجابة على هذا السؤال، وأخيرا عدم وجود أي إجابة مدرجة في خانة (غير موافق)، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1.12 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي [1 - 1.66]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الأولى (موافق) ، أما الانحراف المعياري 0.333 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

- بالنسبة للسؤال 3: 50% من أفراد العينة غير موافقون على تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة في ظل الظروف الراهنة ، أما النسبة الثانية 44.4 % من أفراد العينة موافقون على تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة في ظل الظروف الراهنة ، و 5.6 % من العينة محايدون في الإجابة على هذا السؤال، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2.06 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الثلاثي، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الثالثة (غير موافق)، أما الانحراف المعياري 0.977 فيدل على تمركز حول الإجابتين الأولى و الثالثة من أفراد العينة.

- بالنسبة للسؤال 4: 84.7 % من أفراد العينة يوافقون على تكوين المراجعين بصفة دورية عند تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة، أما النسبة الثانية 8.3 % من أفراد العينة محايدون على هذا السؤال ، و 6.9 % من أفراد العينة غير موافقون في الإجابة على هذا السؤال، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1.22 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكرت الثلاثي [1 - 1.66]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الأولى (موافق)، أما الانحراف المعياري 0.562 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

- بالنسبة للسؤال 5: 611.1% من أفراد العينة غير موافقون على عدم قدرة مكاتب المراجعة في الجزائر بالوفاء بمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة، أما النسبة الثانية 33.3 % من أفراد العينة موافقون على هذا السؤال ، و 5.6 % من أفراد العينة محايدون في الإجابة على هذا السؤال، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2.28 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الثلاثي ، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الثالثة (غير موافق)، أما الانحراف المعياري 0.938 فيدل على عدم وجود تباين بين الإجابات.

- بالنسبة للسؤال 6: 73.6 % من أفراد العينة يوافقون على تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة يفرض عليها تطبيق المعايير الدولية للمراجعة ، أما النسبة الثانية 13.9 % من أفراد العينة غير موافقون على هذا السؤال، و 12.5 % من أفراد العينة محايدون في الإجابة على هذا السؤال، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 1.40 وهو يعبر عن الفئة الأولى من مقياس ليكرت الثلاثي [1 - 1.66]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول

الإجابة الأولى (موافق)، أما الانحراف المعياري 0.735 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

4-3-1. اختبار الفرضيات بالنسبة لعينة الدراسة: تتمثل أولى الخطوات في عملية اختبار الفروض معرفة إذا كانت إجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي من أجل اختبار نوع الاختبار المناسب، وذلك باستخدام اختبار كولجروف سميير نوف (KOL MOGOROV SMIRNOV).

ومن خلال الجدول رقم (09) الذي يوضح اختبار سميير نوف لعينة الدراسة تحصلنا على النتائج التالية.

تبين نتائج كولجروف سميير نوف حول التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة $SIG=0.000$ بالنسبة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحورين الثاني و الثالث أقل من مستوى الدلالة الحرج $SIG=0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0)، وتقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي أن إجابات أفراد العينة على المحورين الثاني والثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة للمحور الأول فنلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة $SIG=0.189$ بالنسبة لإجابات أفراد العينة أكبر من مستوى الدلالة الحرج $SIG=0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0)، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، أي أن إجابات أفراد العينة على المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي، كما أننا لا نعتمد هذا الشرط بل نعوضه بشرط العينة أكبر من 30، حيث أن العدد الكلي لإجابات الباحثين هو 72 وبالتالي نعتمد هذا الشرط لإجراء الاختبارات، وبما أن إجابات أفراد العينة حول محوري الدراسة الخاصة بالمعايير الدولية للمراجعة وتوافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة، لا تتبع التوزيع الطبيعي، فيمكن اختبار الفرضيات السابقة باستخدام اختبار الإشارة Sign Test، ويعتبر هذا الاختبار الغير معلمي بديل اختبار T للعينة الواحدة المعلمي، ويستخدم للتحقيق من مطابقة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري المستخدم، لتحديد إذا كان المتوسط المعياري المحسوب أكبر من المتوسط المعياري، بشكل دال إحصائيا أم لا وهو الدرجة 2 نظرا لكون الفقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكارت الثلاثي فيكون المتوسط المعياري 2، ناتج من $3/(3+2+1) = 2$ والنتائج موضحة في الجداول الموالية .

4-3-1-1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى : الذي يعتمد على إختبار الفرضيات التالية
H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع المراجعة الخارجية في الجزائر من المستوى الدولي.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع المراجعة الخارجية في الجزائر من المستوى الدولي.
وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (10) حيث كانت النتائج ذي الحدين (Binomial test) حول جميع محاور الدراسة المتعلقة بواقع المراجعة الخارجية في الجزائر من المستوى الدولي، والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم وهو 2، والذي يمثل صفة الحياد، ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05، ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على المحور الرئيسي، كما يتضح من خلال أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 94%، بمستوى معنوية SIG=0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع المراجعة الخارجية في الجزائر من المستوى الدولي.

وتنقسم الفرضية الرئيسية إلى ثلاثة فرضيات فرعية سيتم اختبارها وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول (11.12.13) على الترتيب كما يلي:

• اختبار الفرضية الفرعية الأولى: من خلال الجدول رقم (11) وحب الفرضيات التالية:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لبيئة المراجعة الخارجية في الجزائر.
H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لبيئة المراجعة الخارجية في الجزائر.
بما أن معنوية sig(2-tailed) = 0.189، وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبناء على ذلك نقبل الفرضية العدمية (H0) و نرفض الفرضية البديلة (H1)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبيئة المراجعة الخارجية في الجزائر.

• اختبار الفرضية الفرعية الثانية: من خلال الجدول رقم (12) كانت النتائج التالية
H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لواقع المعايير الدولية للمراجعة الخارجية.
H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لواقع المعايير الدولية للمراجعة الخارجية.

وكانت نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الثاني المتعلق بالمعايير الدولية للمراجعة الخارجية، والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائياً عن مقياس المستخدم وهو 2، والذي يمثل صفة الحياد، ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05، ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن حرج الحياد وهذا يعني:

✓ ما نسبته 100% مطلعين على المعايير الدولية للمراجعة، وهذا راجع إلى استبعاد بعض أفراد العينة الغير المطلعين على المعايير الدولية للمراجعة.

✓ درجة الإطلاع على المعايير الدولية للمراجعة نسبته 81% جيدة، أما ما نسبته 19% درجة الإطلاع سطحية،

✓ إن معايير المراجعة الدولية تسعى إلى تقليل الفوارق في الممارسات المهنية للمراجعة في مختلف الدول وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 67%.

✓ نلاحظ أن توحيد المعايير هو ما يزيد من فعالية و نجاعة المراجعة بنسبة 65%.

✓ تساهم معايير المراجعة الدولية في صدق و عدالة القوائم المالية بنسبة موافق 68%.

✓ إن معايير المراجعة الدولية تساعد في تحسين أداء المراجع بنسبة موافق 62%.

✓ نعم تبني معايير المراجعة الدولية يساعد مستخدمي تقرير المراجع على اتخاذ قرارات أمثل وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 89%.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 89% بمستوى معنوية $\text{sig}=0.000$ ، وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع المعايير الدولية للمراجعة الخارجية.

• اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ومن خلال الجدول رقم (13):

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتوافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة.

H1 توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتوافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة.

بين الجدول رقم (13) كانت نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الثالث المتعلق بتوافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة، والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم وهو 2، والذي يمثل صفة الحياد، ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05، ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور. وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن حرج الحياد وهذا يعني:

✓ ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر تختلف كثيرا عن الممارسة وفق المعايير الدولية للمراجعة بنسبة موافق 94% .

✓ لا بد من تبني المعايير الدولية للمراجعة في الجزائر لرفع من جودة المهنة ، وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 100% .

✓ لا يمكن للجزائر تبني المعايير الدولية للمراجعة في ظل الظروف الراهنة وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 51% بغير موافق .

✓ تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تكوين المراجعين بصفة دورية، وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 93% .

✓ مكاتب المراجعة في الجزائر غير قادرة بالوفاء بمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة، وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 61% بغير موافق .

✓ نعم تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة يفرض عليها تطبيق المعايير الدولية للمراجعة، وذلك من خلال ملاحظة إجابات عينة الدراسة بنسبة 86% .

4-3-1-2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : وقد تم اختبارها على النحو التالي:

• اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الباحثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى للمؤهل العلمي.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى للمؤهل العلمي.

الجدول رقم (14): اختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis)

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
5.027	3	1.17

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي شهادة ليسانس 33.38، ماستر 19.5، ماجستير 41.5، دكتوراه 38.68، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 5.027 بدرجة حرية 3، ومستوى دلالة يساوي $\text{sig} = 1.17$ وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى للمؤهل العلمي.

• اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى للوظيفة الحالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى للوظيفة الحالية.

الجدول رقم(15) اختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) (المستوى الوظيفي).

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
8.464	02	0.015

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 8.464 بدرجة حرية 02، ومستوى دلالة يساوي $\text{sig} = 0.015$ ، وهو أصغر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نرفض الفرضية العدمية، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى للوظيفة الحالية.

ثالثا: إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى لسنوات الخبرة.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى لسنوات الخبرة.

الجدول رقم (16) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) لسنوات الخبرة.

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
21.87	3	0.000

المصدر: من إعداد الطالب و بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي أقل من 05 سنوات 66.5، من 05-10 سنوات 26.33، من 10-15 سنة 44.73، أكثر من 15 سنة 26.5، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 21.87 بدرجة حرية 3، ومستوى دلالة يساوي $\text{sig} = 0.000$ وهو أصغر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية البديلة، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية تعزى لسنوات الخبرة.

خلاصة

بعدما تناولنا في هذا الدراسة الميدانية التي شملت عينة من المهنيين و الأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة و المراجعة على اختلاف أعمارهم و مؤهلاتهم و خبراتهم .
اتفق أفراد عينة الدراسة على أن المراجعة الخارجية في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب، كما نجد أن لهذا الاختلاف عدة أسباب تتمثل في خليط من ضعف الهيئات المشرفة على المهنة، ضعف أداء المراجعين الخارجيين، قصور في المؤسسات الجزائرية من خلال عدم فعالية النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المعتمدة، بالإضافة إلى انتشار المنافسة غير الشريفة بين مكاتب المراجعة تؤدي إلى انخفاض آتاعاب المراجع و بالتالي الانخفاض في الأداء، بالإضافة على أسباب أخرى .

بالنتيجة إلى المعايير الدولية للمراجعة أجمع أفراد عينة الدراسة على إعطاء أهمية كبيرة للمعايير المهنية للمراجعة التي تعتبر الأساس لتطوير المهنة ورفع مستوى المهنيين والرفع من جودة خدمات المراجعة، وذلك من خلال تبني المعايير الدولية للمراجعة لتتماشى المهنة في الجزائر مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي .

ومن خلال المحور الثالث للدراسة الميدانية، نجد أن عينة الدراسة مجمعون على عدم وجود توافق بين واقع المراجعة الخارجية في الجزائر والمعايير الدولية للمراجعة، كما أجمع أفراد العينة على أنه من الضروري تكييف المراجعة الخارجية في الجزائر مع الواقع الدولي عن طريق تحقيق توافق بينها وبين المعايير الدولية للمراجعة، وذلك عن طريق تبني هذه الأخيرة باعتبارها الحل الأمثل لتحسين واقع المراجعة الخارجية في الجزائر، ورغم وجود إجماع لعينة الدراسة حول عدم قابلية تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، إلا أن الدراسة الميدانية تؤكد ضرورة تبني المعايير الدولية للمراجعة في الجزائر.

قائمة التهميش والمراجع

- (1) منصور حامد محمود و آخرون ، أساليب المراجعة ، دار مركز التعليم المفتوح للنشر ، القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص 7.
- (2) مسعود صديقي ، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004 ، ص 21-22 .
- (3) سمير عماري ، عمر ديلمى ، الملتقى الوطني الرابع حول "تاهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات " 20-21/11/2013، جامعة ورقلة ، مداخلته بعنوان " دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية"، ص 4.
- (4) ميلود زيد الخير، ياسين عفايلية، الملتقى الوطني الرابع حول "تاهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات " 20-21/11/2013، مداخلته بعنوان "التدقيق بين الحوكمة وأخلاقيات المهنة" ، ص 07.
- (5) سيد محمد، " تطور المراجعة الخارجية في الجزائر و مدى توافقها مع المعايير الدولية للمراجعة — دراسة آراء بعض المهنيين و الأكاديميين "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البليدة ، 2010، ص 27.
- (6) مامي علي ، " أثر تطبيق مفهوم الجودة في تحسين أداء المراجعين الخارجيين — دراسة حالة الجزائر — "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البليدة ، 2011 ، ص 36.
- (7) بوتين محمد، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص، 09.
- (8) الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول ، طبعة عام 2010، ص 04.
- (9) عبد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 1994 ، ص 45 .

- (10) محمود السيد الناغي، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة - تحليل واطار للتطبيق -
، الطبعة الأولى ، مصر ، 2000 ، ص 67 .
- (11) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التحديات العملية والاعتبارات ذات
الصلة في تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ، 21 أوت 2008 ، ص 5 .
- (12) الإتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق
والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، مرجع سابق ذكره.
- (13) غوالي محمد بشير، مهنة المراجعة القانونية في الجزائر بين الإستجابة لمتطلبات المهنة
وضغوط المحيط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- (14) شريقي عمر، التنظيم الهمني للمراجعة- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة
المغربية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2013.
- (15) فاتح سردوك، تطوير مهنة مراجعة الحسابات في مواجهة المشاكل المعاصرة، أطروحة
دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2014-2015.
- (16) LIONEL Collins et GERARD Valin: **Audit et Contrôle interne, Aspects financiers, opérationnels et stratégiques**, 4éme édition, Dalloz, paris, 1992, p17.

الملاحق:

الجدول رقم (03): نتائج آراء العينة حول التنظيم المهني للمراجعة الخارجية والأداء المهني .

البيان	النسبة	الإجابات			المؤشرات الإحصائية	
		ت	جيد	مقبول	ضعيف	المتوسط الحسابي
البيان	%					
2/ كيف كان التنظيم المهني للمراجعة الخارجية في الجزائر حسب 08/91	ت	0	57	15		
	%		79.2	20.8		2.21
3/ كيف تقيم أداء المراجعين في الجزائر	ت	0	52	20		
	%		72.2	27.8		2.28
المتوسط العام للسؤالين 2 و 3						2.245
						0.43

الجدول رقم (04): نتائج آراء العينة حول الواقع الحالي للمراجعة الخارجية و مختلف الإجراءات .

البيان	النسبة	الإجابات			المؤشرات الإحصائية	
		ت	موافق	محايد	غ موافق	المتوسط الحسابي
البيان	%					
1/ إن تطور المراجعة الخارجية في مختلف القطاعات الاقتصادية	ت	34	5	33		
	%	47.3	6.9	45.8		1.99
4/ هل يلتزم المراجع عند تعينه بالإجراءات الواردة في القانون	ت	9	63	0		
	%	12.5	87.5	0		1.68
5/ غير قيام المراجع بمهامه قبله بتجرد من المصالح الشخصية و يتمتع بالحياد و الموضوعية	ت	27	6	39		
	%	37.5	8.3	54.2		2.17
6/ هل صاغر الخبرة المهنية للمراجع وساهم في تحسين أداء	ت	67	0	5		
	%	93.1	0	6.9		1.14
7/ هل تساهم ظاهرة المنافسة غير الشريفة بين مكاتب المراجعة في انخفاض الإقبال و بالتالي انخفاض في الأداء	ت	68	4	0		
	%	94.4	5.6	0		1.06
المتوسط العام للسؤالين (1 . 4 . 5 . 6 . 7)						1.648
						0.599

الجدول رقم (05): نتائج آراء أفراد العينة حول فجوة التوقعات في الجزائر.

العبارة	ت	نعم	لا	محايد	المؤشرات الإحصائية		
					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
8/ هل ترى أن مستخذي تقرير المراجع الخارجي في الجزائر راضيين عن عمله	ت	8	25	39	0.688	2.43	محايد
	%	11.1	34.7	54.2			

الجدول رقم (06): درجة إطلاع آراء أفراد العينة على المعايير الدولية للمراجعة.

العبارة	ت	جيدة	مقبولة	سطحية	المؤشرات الإحصائية		
					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
درجة الإطلاع على المعايير الدولية للمراجعة	ت	5	39	10	0.524	2.09	مقبولة
	%	9.3	72.2	18.5			

الجدول رقم (07): رأي العينة حول أهمية ودور المعايير الدولية للمراجعة.

التكرار النسبة	الإجابات			المؤشرات الإحصائية		العبارة
	نعم	لا	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
ت %	34	10	10	1.56	0.793	3/ هل معايير المراجعة الدولية تسعى إلى تقليل الفوارق في الممارسات المهنية للمراجعة في مختلف الدول
%	63	18.5	18.5			
ت	30	13	11	1.65	0.805	4/ هل ترى أن توحيد المعايير هو ما يزيد من فعالية و نجاعة المراجعة دون عوامل أخرى
%	55.6	24.1	20.4			
ت	54	0	0	1	0	5/ هل تساهم معايير المراجعة لدولية في صدق وعدالة القوائم المالية
%	100	0	0			
ت	44	0	10	1.37	0.784	6/ هل معايير المراجعة الدولية تساعد في تحسين أداء المراجع
%	81.5	0	18.5			
ت	50	0	4	1.15	0.529	7/ هل تنفي معايير المراجعة الدولية يساعد مستخدمي تقرير المراجع على اتخاذ قرارات أمثل
%	92.6	0	7.4			
المتوسط العام للأسئلة (3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7)						
				1.346	0.593	نعم

الجدول رقم (08): رأي العينة حول توافق المراجعة مع المعايير الدولية للمراجعة.

المؤشرات الإحصائية			الإجابات			النسبة	التعليق
الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غ موافق	محايد	موافق	ت %	البيان
موافق	0.504	1.17	4	4	64	ت	1/ الامتثال مهنة للمراجعة في الجزائر تختلف كثيرا عن الممارسة وفق المعايير الدولية للمراجعة
			5.6	5.6	88.9	%	
موافق	0.333	1.12	0	9	63	ت	2/ لا يرى انه من الضروري تبني المعايير الدولية للمراجعة في الجزائر لرفع من جودة المهنة
			0	12.2	87.5	%	
غ موافق	0.977	2.06	36	4	32	ت	3/ ان بإمكان الجزائر تبني المعايير الدولية للمراجعة في ظل الظروف الراهنة
			50	5.6	44.4	%	
موافق	0.562	1.22	5	6	61	ت	4/ ان تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تبنيها للمراجعات بصفة دورية
			6.9	8.3	87.7	%	
غ موافق	0.938	2.28	44	4	24	ت	5/ ان مكتب المراجعة في الجزائر قادر بالوفاء بمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة
			61.1	5.6	33.3	%	
موافق	0.725	1.4	10	9	53	ت	6/ ان تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تطبيق المعايير الدولية للمراجعة
			13.9	12.5	73.6	%	
موافق	0.673	1.54	المتوسط العام لكل أسئلة المحور				

الجدول رقم (09): نتائج اختبار كولجروف سميتر نوف (sample k-s) حول التوزيع الطبيعي .

التوزيع	مستوى الدلالة SIG	قيمة اختبار	البيان
طبيعي	0.189	1.086	المحور الأول: المراجعة الخارجية في الجزائر
غير طبيعي	0.000	2.572	المحور الثاني: معايير المراجعة الدولية
غير طبيعي	0.000	2.939	المحور الثالث: توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة

الجدول رقم (10) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول كل المحاور الدراسة .

الرقم	العبارة	الموافقون ≤ 2	غير الموافقون > 2	مستوى الدلالة sig
T	أبعاد (مخاور) الدراسة مكمل	%94	%6	0.000
	المخوار الرئيسي	%94	%6	0.000

الجدول رقم (11) نتائج اختبار One-Sample Test حول المراجعة الخارجية في الجزائر

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	-2,981	71	,004	-,10764	-,1796	-,0356

الجدول رقم (12) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول محور المعايير الدولية للمراجعة الخارجية.

الرقم	العبارة	الموافقين < 2	غير الموافقين < 2	مستوى الدلالة Sig
9Q	الإطلاع على المعايير الدولية للمراجعة	%100	%00	0.000**
10Q	درجة الإطلاع على المعايير الدولية للمراجعة	%81	%19	0.000**
11Q	هل معايير المراجعة الدولية تسعى إلى تقليل الفوارق في الممارسات المهنية للمراجعة في مختلف الدول	%67	%33	0.000**
12Q	هل ترى أن توحيد المعايير هو ما يزيد من فعالية و نجاعة المراجعة دون عوامل أخرى	%65	%35	0.000**
13Q	هل بإمكان الجزائر تبني المعايير الدولية للمراجعة في ظل الظروف الراهنة	%94	%06	0.000**
14Q	هل معايير المراجعة الدولية تساعد في تحسين أداء المراجع	%86	%14	0.000**
15Q	هل تبني معايير المراجعة الدولية يساعد مستخدمي تقرير المراجع على اتخاذ قرارات أمثل	%89	%11	0.000**
T2	المعايير الدولية للمراجعة الخارجية	%89	%11	0.000**

الجدول رقم (13) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة

الرقم	العبارة	الموافقين > 2	غير الموافقين < 2	مستوى الدلالة Sig
16Q	ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر تختلف كثيرا عن المماثلة وفق المعايير الدولية للمراجعة	%94	%6	0.000**
17Q	هل ترى انه من الضروري تبني المعايير الدولية للمراجعة في الجزائر ارفع من جودة المهنة	%100	%0	0.000**
18Q	هل بإمكان الجزائر تبني المعايير الدولية للمراجعة في ظل الظروف الراهنة	%50	%50	0.000**
19Q	هل تبني الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة يفرض عليها تكوين المراجعين بصفة دورية	%93	%7	0.000**
20Q	هل مكاتب المراجعة في الجزائر قادرة بالوفاء بمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة	%39	%61	0.000**
21Q	هل تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة يفرض عليها تطبيق المعايير الدولية للمراجعة	%86	%14	0.000**
T3	توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع المعايير الدولية للمراجعة	%77	%23	0.000**